

المظآهرآآ آآآه للآآآآآآ.. والعآآآآ آطالب بالآآآ عن آآآآآه من آآل محآسبة المفسآآآ

2015-08-20 شبكة النبأ

بآآآ - سوزآآ الشمري

يشهآ الشارع العرقآآ، منذ الآول من آب آآآآ آآة من الغلآآآ الشعبآ للمطآبة بالآآآآ
الآآهورة فآ مقآآآ الكهربآ والمآ والاآآآ، ومواجهه مآهر الفساد المسآآري فآ آآل
المؤسآآ الآكومية، وملاحقه المآورآآآ آآآآآ.

آآة الآرك الشعبآ هآه آآاوزآ معقل انآلاقهآ فآ بآآآآ لآصل شرآآهآ آل آآل محآفظآ
البلآ وآآآآهآ ونواحآهآ لآرآف آقف المطآل لإآراء آآمة من الاصلآآ فآ برنامآ إآارة
البلآ، آآآه المرجعية الآآآة آاعآة لآرب كل المآورآآآ "بآآ من آآآآ".

آولآ بواءر آآمة الاصلآآ لرآآس الوزراء آآآر العآآآآ آآآآ الغآآ منآصب رآآس الوزراء ورآآس
آآهورة ولآقآهآ آآمة من القرآآر الاصلآآة شآلآ آمآ بعض الوزآرآ وإلآآآ البعض الآآر،
آضآة لآآمة من الاقآلآ آآ شآلآ المنآصب الآآرآة والعسكرآة فآ الآولة.

آآمة اصلآآ العآآآ وآآسب مراقبون آعد بآآة طرآق لآصآآ مسآر العملآة السآآآة
والاآآآآة آآآ آواجه منعطفآ مرآكآ فآ البلآ، فآآآ شكك آآرون بآآ آآة آآفآ آلك
الاصلاآآ.

آآرآ (شبكة النبأ المنعمومآآة) عآآ من اللقآآ مع ناشآآ وآعلامآآ حول آآآآآ وآفرص نآآ
آآومة فآ آآقآ الاصلآآآ المطلوبة.

الناشط، رعد الغراوي من جهته قال "إن فرصة رئيس الحكومة حانت بتوجيه المرجعية الدينية للقضاء على المفسدين والنصابين من السياسيين الذين بخسوا حق الشعب ولم يقدموا له سوى الخراب"، "أن انعدام الخدمات لأكثر من عشر سنوات تدل على فشل الحكومات المتعاقبة وعدم وجود الأيدي الأمينة لخدمة المواطنين".

وأضاف الغراوي، أن "مطالب الشعب بالخدمات مثل الكهرباء والماء والتعيينات ليست تعجيزية وقد حان الوقت للوقوف بوجه الطغاة الذين سلبوا خيرات البلد وعاثوا بالأرض فساداً"، مؤكداً أن "الجماهير تساند وتؤازر رئيس الحكومة وفي حملته للإصلاح ومحاربة الفساد".

وكانت خطة الإصلاحات التي أعلنها العبادي شملت تقليصاً شاملاً وفورياً في أعداد الحميات لكل المسؤولين في الدولة بضمنهم رؤساء الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمديرين العاميين والمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات ومن بدرجاتهم، وتحويل الفائض المالي الناتج عن ذلك إلى وزارتي الدفاع والداخلية.

أما رئيسة منتدى الاعلاميات العراقيات الاعلامية نبراس المعموري فقد شككت في آلية تنفيذ تلك الإصلاحات متسائلة "هل ان الايام المقبلة كفيلة في تحديد مدى جدية العبادي في تنفيذ حزمته الإصلاحية أم ستبقى مجرد مهدئات تعطى كتصريحات إعلامية لا نجد لها حقيقة على ارض الواقع.

وأضافت المعموري "نأمل خيراً في الحزمة الإصلاحية وان كانت تلك الحزمة قد تجاهلت قضية المرأة، ولم تطرق لها والتي بات اليوم تشكل أبعاداً أممية ودولية، لأن العراق مصادق على معاهدة سيداو.

وأشارت المعموري "لدينا ملاحظات حول آلية تنفيذ الإصلاحات وخصوصاً مع عدم وجود دراسات ورؤية للجانب المالي والإداري لهذا الإصلاح، لا سيما أن حزمة الإصلاحات تحتاج لموارد وخزينة الدولة التي تعاني من الإفلاس.

وتابعت " لدينا تحفظات تتعلق بمن هم المفسدين، لماذا لم يكن هناك تحديد للأشخاص الذين

لابد أن يمثلون للقضاء ولماذا تجاهل شركة المالكي خصوصا أن الإفلاس جاء على إثر دورتين حكوميتين.

وطالبت المعموري العبادي بالتخلي عن صفته الحزبية حتى يتمكن من إحقاق العدالة ومحاسبة المفسدين.

رئيس المرصد العراقي للحريات الصحفية هادي جلو مرعي اشار بدوره "الى أهمية الدعم الشعبي للعبادي وتقويته في مواجهة الرافضين للإصلاح والذين سيصرحون بمواقفهم بعد تجاوز مرحلة الصدمة.

وأضاف مرعي "الاصلاحات اصبحت ضرورة ولا بد من تعميقها اكثر من خلال الفترة المقبلة بتفعيل مؤسسة القضاء وملاحقة المفسدين ومواجهتهم والعمل على التوصل مع المتظاهرين لمعرفة الى اين يتجه المزاج الشعبي العام .

اسبوع رابع

الحراك الشعبي المنتفض دخل أسبوعه الرابع من خلال المظاهرات الجماهيرية في بغداد وعدد من المحافظات، دخلت حزمة الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء حيدر العبادي، وتبعها الغاء 11 منصبا وزاريا، أسبوعها الثاني دون نتيجة ملموسة.

هذا ما اكده الناشط المدني سلام حسين الذي بين ان اصلاحات العبادي لا تزال حبرا على ورق ولم نلمس أي واقعية في تطبيقها لغاية الآن، وهذه الإجراءات تحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها، وهذا الأمر سيؤدي إلى مضاعفة المطالب الجماهيرية، ما يعني مزيداً من المطالب ومزيداً من الغضب الجماهيري، ونعتقد أن الوضع يمكن أن يكون غير مسيطر عليه ويؤدي إلى انفلات قد يصل إلى الإطاحة بحكومة العبادي.

فيما بين الكاتب والإعلامي كريم السيد "ان ورقة الاصلاح الحكومي كانت نتيجة للضغط الشعبي

المؤيد من المرجعية الدينية على خلفية التظاهرات الأخيرة في مدن الجنوب وبغداد على خلفية تفشي الفساد والمحاصفة وسوء الإدارة وبالتالي فإنها انبثقت للضرورة التصحيحية وتعديل المسار وهو ما أجبر البرلمان العراقي على تمريرها مع ورقة الاصلاحات النيابية.

واضاف السيد "حتى الان لم تنفذ تلك الورقة وربما ستصطدم بعض فقراتها بالدستور لكنها بالنهاية باكورة خير للجماهير التي لمست استجابة واضحة لمطالبها من قبل العبادي وتفويضاً له وهذا افضل ما تحقق الى الان.

وكان العبادي قد طرح حزمتين اوليتين تعهد بها لمواصلة تنفيذ برامج الإصلاح في البلاد، حيث تم الغاء 11 منصباً في الحكومة منها تقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء ليكون 22 عضواً، إضافة إلى رئيس مجلس الوزراء بدل 33 عضواً، وإلغاء المناصب الثلاثة لنواب رئيس مجلس الوزراء، وأربع وزارات، ودمج ثماني وزارات بعضها ببعض، لجعلها أربعاً فقط.

الحزم الأخرى التي من المفترض أن يقدمها العبادي لمجلس الوزراء من أجل التصويت عليها، تتضمن الدعوة إلى المباشرة بعملية ترشيح الهيئات ودمج المديرية القابلة للدمج للقضاء على الترهل، ودعوة رئيس مجلس الوزراء إلى إقالة كل من يثبت تقصيره في إدارة وتحقيق مصالح الشعب، وتنص أيضاً على إقالة أعضاء مجلس النواب ممن تجاوزت غياباتهم من دون عذر مشروع، أكثر من ثلث جلسات المجلس من مجموع الفصل التشريعي الواحد، والنظر في أداء رؤساء اللجان النيابية، وتقليص أعداد أفراد حماية المسؤولين إلى النصف خلال 15 يوماً، فضلاً عن محاسبة المقصرين في الدفاع عن العراقيين ممن تسببوا في تسليم الأرض والسلاح إلى جماعات إرهابية، وإيجاد حلول عملية لمشكلة النازحين بما يحفظ لهم حياة كريمة، حسب نص الحزمة النيابية.